

واقع استخدام الإنترنت وتقنيات الاتصال والمعلومات في البحث العلمي في ظل الظروف السياسية الليبية

أ. د. محمد علي الأصفر

أستاذ الإعلام بالجامعات الليبية

الملخص

أصبح استخدام الإنترنت بالغ الأهمية في مختلف أوجه الحياة اليومية لجميع شعوب العالم لما توفره تلك الوسيلة مزايا وخدمات مما جعلها تنتشر وتتطور بشكل ملفت للنظر، وفي ليبيا دخلت شبكة الإنترنت أواخر تسعينيات القرن الماضي، إلا أن دخولها واجه العديد من الصعوبات والعقبات، حيث كانت البنية التحتية متدنية في مختلف المجالات وبخاصة مجال الاتصالات والتوثيق والمعلومات فكانت أولى العوامل المعرقلة لانتشار الشبكة في مختلف المناطق الليبية، إضافة إلى أن الدولة الليبية في تلك الفترة لم تكن متحمسة لاستخدام الإنترنت وشيوعها بين المواطنين للاعتبارات السياسية والأمنية التي كانت أجهزة الدولة تضعها ضمن أهم أولوياتها، فقد كان الحصول على جهاز حاسوب أو طابعة أو فاكس يتطلب العديد من الموافقات والتعهدات الأمنية، ناهيك عن غياب التشريعات والقوانين المنظمة للنشر الإلكتروني أو الداعمة لحماية مستخدمي الإنترنت، وعلى الرغم من تلك الظروف المعرقلة لاستخدام الإنترنت وانتشارها في ليبيا؛ إلا أنها لم تستطع الحد من الإقبال على الشبكة واستخدامها، فانتشرت محلات ومقاهي الإنترنت وزاد عدد المشتركين في الشركات ذات العلاقة بتوزيع الخطوط السلكية واللاسلكية والربط مع شبكة الإنترنت.

لقد ساهمت التغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية وعدم الاستقرار التي عاشتها ولازالت تعيشها الدولة الليبية في التأثير على استخدام الإنترنت ونشر المعلومات والتعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي، كما أن حالة عدم الاستقرار الأمني وما سببته من اعتداءات على الناشرين عبر الإنترنت والإعلاميين بصفة عامة إضافة إلى عدم قدرة الدولة على حمايتهم أو تقديم الجناة إلى العدالة كان له تأثير كبير على واقع استخدام الشبكة في ليبيا وتدني مستوى حرية التعبير فيها.

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على واقع استخدام الإنترنت في ليبيا وتتبع مراحلها وعرض مصادر توزيعها وإبراز التشريعات والقوانين المنظمة لها إضافة إلى ما تواجهه من صعوبات ومشاكل في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي تعانيها الدولة الليبية في الوقت الحاضر.

الكلمات المفتاحية : الإنترنت - الاتصال والمعلومات - البحث العلمي

المقدمة

أصبح استخدام الإنترنت بالغ الأهمية في مختلف أوجه الحياة اليومية لجميع شعوب العالم لما توفره تلك الوسيلة من مزايا وخدمات مما جعلها تنتشر وتتطور بشكل ملفت للنظر، وفي ليبيا دخلت شبكة الإنترنت أواخر تسعينيات القرن الماضي، إلا أن دخولها واجه العديد من الصعوبات والعقبات، حيث كانت البنية التحتية متدنية في مختلف المجالات وبخاصة مجال الاتصالات والتوثيق والمعلومات فكانت ولا زالت أولى العوامل المعرقة لانتشار الشبكة في مختلف المناطق الليبية، إضافة إلى أن الدولة الليبية في تلك الفترة لم تكن متحمسة

لاستخدام الإنترنت وشيوعها بين المواطنين للاعتبارات السياسية والأمنية التي كانت أجهزة الدولة تضعها ضمن أهم أولوياتها، فقد كان الحصول على جهاز حاسوب أو طابعة أو فاكس يتطلب العديد من الموافقات والتعهدات الأمنية، ناهيك عن غياب التشريعات والقوانين المنظمة للنشر الإلكتروني أو الداعمة لحماية مستخدمي الإنترنت، وعلى الرغم من تلك الظروف المعرّقة لاستخدام الإنترنت وانتشارها في ليبيا؛ إلا أنها لم تستطع الحد من الإقبال على الشبكة واستخدامها، فانتشرت محلات ومقاهي الإنترنت وزاد عدد المشتركين في الشركات ذات العلاقة بتوزيع الخطوط السلكية واللاسلكية والربط مع شبكة الإنترنت، كما زاد إقبال الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس الجامعي على استخدام الإنترنت وتقنيات الاتصال والمعلومات والاستفادة منها في مجال الدراسات العليا والبحث العلمي فقد وفرت الوقت والجهد في الحصول على المعلومات والدراسات والوثائق وكافة متطلبات البحث العلمي.

مشكلة الدراسة

ساهمت التغيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية وعدم الاستقرار التي عاشتها ولازالت تعيشها الدولة الليبية في التأثير على استخدام الإنترنت ونشر المعلومات والتعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي في مختلف المجالات، فحالة عدم الاستقرار الأمني وما سببته من اعتداءات على الإعلاميين والناشرين عبر الإنترنت إضافة إلى عدم قدرة الدولة على حمايتهم أو تقديم الجناة إلى العدالة كان له تأثير كبير على واقع استخدام الشبكة في ليبيا وتدني مستوى حرية التعبير فيها، كما أدت حالة عدم الاستقرار إلى تدني الخدمات العامة وعلى رأسها الخدمات التعليمية بما فيها التعليم العالي الذي عجزت مؤسساته على

توفير متطلبات الدراسة والبحث العلمي من معدات وأجهزة ذات علاقة بالإنترنت وتقنيات الاتصال والمعلومات.

ومن خلال ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تدور حول التساؤل التالي:

ما هو واقع استخدام الإنترنت وتقنيات الاتصال والمعلومات في البحث العلمي في ظل الظروف الحالية التي تمر بها ليبيا؟

أهمية الدراسة

تعاني المكتبة الليبية نقصا حادا في البحوث والدراسات ذات العلاقة بشبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" واستخداماتها وما تواجهه من صعوبات، ومدى تأثير الأحداث السياسية والعسكرية التي تمر بها ليبيا . حسب علم الباحث . وهو ما يمكن أن تسهم به هذه الدراسة وغيرها، كما أن أهمية استخدام الإنترنت وارتباطها بمختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا وغيرها من بلدان العالم يزيد من أهمية دراستها والتعرف على واقعها ومتطلباتها.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- 1- التعرف على واقع استخدام الإنترنت في ليبيا والمراحل التي مرت بها ومصادر توزيعها والإشراف عليها.
- 2- عرض القوانين والتشريعات التي تنظم عملية استخدامها في ليبيا.
- 3- التعرف على مدى توفر تقنية الاتصال والمعلومات لدى طلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس واستخدامها في البحث العلمي.

4- التعرف على الصعوبات والمشاكل التي تواجه استخدام الإنترنت في

ليبيا وما يوجهه طلبة وأعضاء هيئة التدريس بقطاع التعليم العالي

تساؤلات الدراسة

1- متى بدأ استخدام الإنترنت في ليبيا وما هي مصادر توزيعها والإشراف

عليها؟

2- هل توجد قوانين وتشريعات ولوائح ذات علاقة باستخدام الإنترنت في

ليبيا، ومدى قدرتها على توفير الحماية لمستخدميها؟ .

3- ما تأثير الوضع السياسي والعسكري في ليبيا على استخدام الإنترنت؟

4- ما مدى توفر تقنية الاتصال والمعلومات وآلية استخدامها في البحث

العلمي لدى طلبة وأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي؟

5- ما هي الصعوبات والمشاكل التي تواجه استخدام الإنترنت في ليبيا وتلك

التي تواجه عينة الدراسة عند استخدام تقنية الاتصال والمعلومات في

البحث العلمي؟ .

مجتمع وعينة الدراسة

اختار الباحث طلبة وأعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا

باعتبارها الفئة المفترض أن تكون الأكثر استخداما للإنترنت وبرامجها وكل ما

يتعلق بتقنيات الاتصال والمعلومات في دراستهم وبحوثهم وتعاملهم اليومي.

والأكاديمية الليبية للدراسات العليا تضم أكثر من 5250 طالبا وطالبة والعديد

من أعضاء هيئة التدريس قارين ومتعاونين موزعين بين عدد 7 مدارس تشمل

العلوم الإدارية والمالية والعلوم الإنسانية والاستراتيجية والهندسية والعلوم

الأساسية واللغات والإعلام والفنون⁽¹⁾، وتم اختيار عينة شملت 380 شخصا من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية بطريقة العينة العشوائية المتاحة.

منهج الدراسة وأدواتها

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يهتم بدراسة الحقائق حول الظواهر والأحداث ويستخدم عدة أساليب لجمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، وهو الأكثر أهمية وقابلية للاستخدام في مثل هذه الحالات، وقد تم الاعتماد على أسلوب المسح الذي يستهدف الحصول على الحقائق والمعلومات التي تساعد على فهم الظاهرة⁽²⁾، وتم استخدام استمارة الاستبيان لجمع المعلومات من أفراد العينة لما لها من أهمية في جمع المعلومات والبيانات للدراسات الميدانية والتطبيقية، وقام الباحث بتصميم استمارة الاستبيان بما يتمشى مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها وقد تم تحكيمه من قبل عدد من الخبراء والمختصين⁽³⁾

دخول الإنترنت واستخداماتها في ليبيا

بدأ استخدام الإنترنت في ليبيا أواخر تسعينيات القرن العشرين، ففي سنة 1998 كانت البداية عن طريق الطلب الهاتفي Dial up وبسرعة ضعيفة من 10 إلى 15 كيلوبايت في الثانية، ولم تكن تلك الخدمة منتشرة كثيرا إلا من خلال مقاهي ومحلات النت وبعض المواطنين⁴، وفي سنة 2009 بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في ليبيا 353,900 مستخدما وفي 2015 قفز هذا العدد إلى 1.400.000 مستخدم، مع زيادة في عدد مشتركى الهاتف الأرضي إلى

632000 مشترك عام 2015، وعدد 9.918 مليون هاتف نقال تم توزيعه داخل ليبيا⁽⁵⁾.

مصادر الإنترنت المحلية

منذ دخول الإنترنت في ليبيا احتكرت الدولة تشغيلها وتوزيعها عن طريق الشركات التابعة لها قبل أن يسمح للقطاع الخاص دخول هذا المجال ومن أهم هذه الشركات التي تشرف على استخدام الإنترنت وتشغيله وتوزيعه ما يلي:

أولاً: الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية

أنشئت الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية سنة 1989 وتهدف حسب قرار إنشائها إلى إنشاء وتشغيل وصيانة منظومات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية بالدولة الليبية وقد أضافت خدمة الإنترنت عبر تقنية الهاتف الثابت اللاسلكي CDMA سنة 2007.

ثانياً شركة: ليبيا للاتصالات والتقنية

تأسست شركة ليبيا للاتصالات كشركة مساهمة سنة 1997 لتقديم خدمة الاتصال وأصبحت هي المزود الرئيس والوحيد للإنترنت في ليبيا عبر المراحل التالية:-

- بدأت الشركة بتسويق خدمة إنترنت الطلب الهاتفي سنة 1999.
- أسست شركة ليبيا للهاتف النقال سنة 2004
- إطلاق خدمة ليبيا ADSL سنة 2005 مما ساهم في زيادة مستخدمي الإنترنت في ليبيا
- تعد هذه الشركة المسجل الرسمي لاسم النطاق الوطني في ليبيا

- أدخلت الشركة خدمة ليبيا ماكس اللاسلكي في 2009 مما رفع عدد مستخدمي خدمة الإنترنت إذ وصل عدد المشتركين عام 2009 إلى 5200000 مشترك⁶.

ثالثا شركة المدار الجديد لخدمات الهاتف النقال

تأسست شركة المدار للهاتف النقال سنة 1996 وتعد أول مزود للهاتف النقال في ليبيا وبها أكثر من 5 مليون مشترك وفي 2007 تغير اسمها إلى شركة المدار الجديد⁷ وتولت تقديم خدمة الإنترنت وفق الآتي:

- أضافت خدمة الإنترنت عبر تقنية GSM 2.5.
- أضافت خدمة الإنترنت عبر تقنية GPRS.
- أدخلت الشركة سنة 2010 تقنية الجيل الرابع التي تسمح بالوصول إلى سرعات عالية تصل إلى 150 ميجابت/ث وتسمح بتطوير حجم الاستخدام للتطبيقات لغرض النطاق مثل الفيديو حسب الطلب و المكالمات المرئية و الارتباط بكاميرات المراقبة و ألعاب الفيديو و غيرها.

رابعا شركة ليبيا للهاتف النقال

تأسست شركة ليبيا للهاتف النقال سنة 2003 وقد وصل عدد المشتركين بها عام 2009 إلى حوالي 7 مليون مشترك⁸ ، وقد ساهمت في انتشار خدمة الإنترنت عبر المراحل التالية:

- أدخلت خدمة الإنترنت عبر تقنية GSM 2.5 سنة 2005.
- أضافت خدمة الإنترنت عبر تقنية الجيل الثالث GPRS سنة 2006.
- تسعى لإطلاق خدمات الإنترنت عبر تقنية HSDPA.

خامسا الشركات الخاصة المساهمة في توزيع الإنترنت في ليبيا:

احتكرت الشركات العامة التابعة للدولة الليبية الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمة الإنترنت منذ بداية دخولها في ليبيا، ونظرا للانفتاح الاقتصادي الذي بدأ في ليبيا منذ نهاية القرن الماضي سُمح للقطاع الخاص بالدخول تدريجيا إلى سوق العمل حيث بدأت بعض الشركات الخاصة في تقديم خدمة الاتصالات والإنترنت إلا أنها لازالت غير مؤثرة في السوق الليبي، كما ساهمت الظروف السياسية والعسكرية وعدم صدور التشريعات المنظمة لتلك الخدمات في الحد من المنافسة القوية بين القطاع الخاص والعام في الدولة، ومن هذه الشركات التي دخلت مجال خدمات الإنترنت؛ شركة بيت الشمس وشركة عالم الاتصالات الحديثة وشركة الفلك شركة الحاسبات و تقنية المعلومات وغير ذلك.

التشريعات ذات العلاقة باستخدام الإنترنت

يرتبط استخدام الإنترنت بالعديد من التشريعات والقوانين واللوائح التي تنظم عملية استخدامها وتحكم العلاقات بين مستخدميها وموزعيها وآلية النشر وتعالج وتتابع جرائم النشر الإلكتروني وكل ما يتعلق بحماية المستخدمين وحقوقهم وواجباتهم وحرية التعبير وحدودها عبر الشبكة وغيرها من القضايا القانونية ذات العلاقة، وتتبعاً للتشريعات والقوانين الليبية المتعامل بها في مجال النشر والإعلام حاليا لم يجد الباحث أي تشريع حديث ومتخصص وله علاقة مباشرة باستخدام الإنترنت في ليبيا إلا بعض القوانين والتشريعات القديمة والمتأخرة عن مواكبة التطورات التكنولوجية في مجالات الاتصال والإعلام والمعلومات والتي لازالت ضمن مرجعية التشريعات الليبية المعمول بها إلى أن يتم تحديثها أو صدور بدائل أخرى ومن أهمها:

1- القانون رقم 9 لسنة 1968 المتعلق بحماية حق المؤلف

هذا القانون يشمل كل المصنفات التي يكون فيها مظهر التعبير (الكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة) أي كل الأصناف التي تدخل في عمل الوسائل المطبوعة والمسموعة والمرئية، ويمكن تحديد ملامح هذا القانون في الآتي⁽⁹⁾:-

- صدر هذا القانون في 16 / 3 / 1968
 - عدد مواد القانون 51 مادة
 - أعطى هذا القانون للمؤلف وحده دون غيره الحق المادي فيما يعود عليه من نشر وطباعة لمؤلفه وإذاعته.
 - كما أعطى للمؤلف أيضا الحق في التصرف في مطبوعة بالترجمة أو النقل أو التعديل أو التحوير وأن يمنع أي تغيير أو حذف دون إذن منه.
 - في حالة النقل والاقْتباس لا بد من الإشارة إلى المؤلف الأصلي وأخذ الإذن منه أو من ورثته في حالة نشر النصوص كاملة.
 - كل عمل فني يذاع وينشر في الوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية والمطبوعة يتطلب تعويضاً عادلاً لمؤلفيه والمشاركين فيه.
- ويلاحظ على هذا القانون الآتي:

- أنه القانون الوحيد المتعلق بشكل مباشر بحق المؤلف في مجالات الفنون و الآداب والعلوم.

- لم يصدر أي تعديل أو تحديث لهذا القانون منذ صدوره سنة 1968 ولم يعد قادرا على مواكبة عصر الإنترنت والفضائيات ولا يتمشى مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية الحديثة بما يخدم المؤلف ويحقق طموحاته.

2- قانون المطبوعات رقم (76) لسنة 1972⁽¹⁰⁾

- وهو القانون الذي يحدد آلية إصدار الصحف وطباعتها ونشرها وتوزيعها ومراقبتها، صدر عام 1972، فبالإضافة إلى قدمه وتجاوز الزمن له كثرت عيوبه ومن أهمها:
 - أن عدد مواده 51 مادة منها أكثر من 28 مادة رادعة وتأديبية وعقابية أي أنه قانون أقرب للعقوبات من قانون للطباعة والنشر.
 - أنه لم يتضمن التحولات الكبرى في وسائل الاتصال بعد دخول عالم الفضائيات والأقمار الاصطناعية وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) والطباعة عن بعد والنشر الإلكتروني ولم يلحق بالاتفاقيات والقوانين الدولية التي صدرت بعده.
 - لم يشر إلى حق الوصول إلى المعلومات وتداولها بين وسائل الإعلام وحق المتلقي في معرفة المعلومات التي تعنيه.
 - لم يتضمن القانون حقوق الصحفيين في التدريب والتطوير وحمايتهم أثناء العمل ولم يتطرق إلى حقوقهم في تكوين النقابات ومؤسسات المجتمع المدني
 - لم يشر القانون إلى عدم تعرض الصحفيين للضغوط من أي سلطة كانت وعدم مطالبتهم بإفشاء مصادر معلوماتهم إلا بأمر قضائي.

3- القانون رقم 22 لسنة 2010 بشأن الاتصالات

صدر هذا القانون سنة 2010 لتنظيم قطاع الاتصالات وما يتعلق به
ويلاحظ عنه الآتي:

- عدد مواد القانون 41 مادة
- شمل القانون عشرة أبواب متعلقة بالتراخيص وتسيير الخدمات والمنازعات وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية.
- يتعلق هذا القانون بمختلف أنواع الاتصالات دون تخصيص بعض موادها لتوضيح كيفية الاستفادة من الإنترنت في خدمة الاتصالات والمعلومات، باستثناء المادة "35" التي تعرضت للعقوبات المتعلقة بإساءة استخدام الإنترنت في نشر المعلومات والبيانات فقط.

4- الإعلان الدستوري لثورة 17 فبراير

صدر الإعلان بعد التغيير السياسي في ليبيا بعد 17 فبراير 2011 لتحقيق مطالب 17 فبراير في تأسيس دولة القانون والمؤسسات والتداول على السلطة ويحتوي الإعلان الدستوري على 37 مادة منه:

- المادة "14" التي جاء فيها أن الدولة تضمن حرية الرأي والتعبير الفردي والجماعي وحرية الاتصال ووسائل الإعلام والطباعة والنشر وحرية التنقل، وحرية التجمع والتظاهر والاعتصام السلمي⁽¹¹⁾.
- غياب أي حماية قضائية للحق في حرية التعبير كما أن جميع المؤسسات الحكومية الحالية هي تحت التهديد المسلح من قبل المجموعات المسلحة⁽¹²⁾.

- على الرغم من دستورية الإعلان الدستوري لكنه تعرض إلى تسعة تعديلات⁽¹³⁾.

شروط الاستخدام التي وضعتها الشركات الخاصة بتوزيع الإنترنت

على الرغم من عدم وجود أية قوانين وتشريعات تنظم استخدام الإنترنت في ليبيا إلا أن الشركات العامة التي تحتكر توزيع النت بالقطاع الخاص والعام وضعت شروطاً وقيوداً استندت على بعض القوانين العامة أو التوجيهات الصادرة سابقاً، حيث تلزم كل مستخدم الإنترنت بالامتناع عن النشر أو الوصول إلى المعلومات التي تحتوي على الآتي:

- 1- كل ما يخالف أصلاً وشرعاً أو يمس قداسة الإسلام وشريعته السمحاء أو يخدش الآداب العامة.
- 2- كل ما ينافي الدولة ونظامها.
- 3- التقارير والأخبار التي لها مساس بسلامة الدولة الليبية إلا بعد موافقة الجهات المختصة.
- 4- نشر الأنظمة أو الاتفاقيات أو المعاهدات أو البيانات الرسمية للدولة قبل إعلانها رسمياً، ما لم يكن ذلك بموافقة الجهات المختصة.
- 5- كل ما يمس كرامة رؤساء الدول أو رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين بليبيا ، أو ما يسيء إلى العلاقات مع تلك الدول.
- 6- كل ما ينسب إلى المسؤولين في الدولة أو في المؤسسات أو الهيئات المحلية العامة أو الخاصة أو إلى الأفراد من أخبار مكذوبة من شأنها الإضرار بهم أو بجهاتهم أو المساس بكرامتهم.

7- الدعوة إلى المبادئ الهدامة أو زعزعة الطمأنينة العامة أو بث التفرقة بين المواطنين.

8- كل ما من شأنه تحييد الإجرام أو الدعوة إليه أو الحض على الاعتداء على الغير بأية صورة من الصور.

9- كل ما تضمن القبح أو التشهير بالأفراد.

تأثير الوضع السياسي والعسكري في ليبيا على استخدام الإنترنت؟

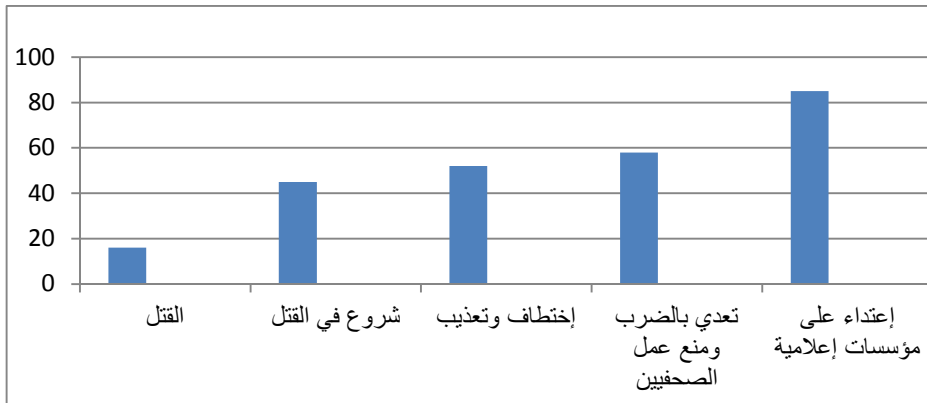
بعد التغيير السياسي في السابع عشر من فبراير 2011، أخذت الحياة في الاستقرار شيئاً فشيئاً حيث شكل المجلس الانتقالي حكومة لتسيير الأمور في البلاد أشرفت فيما بعد على تنظيم أول انتخابات برلمانية في 7 يوليو 2012 لانتخاب المؤتمر الوطني العام، وشكل بدوره أول حكومة منتخبة تولت مقاليد الحكم في ليبيا.

وبالرغم من استقرار الدولة الليبية؛ إلا أن انتشار السلاح بين المجموعات المسلحة والأفراد وبعض المناطق في الداخل أصبح اهم مشكلة تواجهها الدولة ولم تنجح محاولات الحكومات المتعاقبة في دمج التشكيلات المسلحة في جهاز الشرطة والجيش بشكل رسمي نظراً لإصرار تلك التشكيلات على عدم تسليم أسلحتها وتبقيتها إلى الدولة، بل امتنعت عن الخروج من المدن الرئيسية، واستمرت في القيام ببعض الأعمال المخالفة للقوانين كالخطف والتعذيب والسجن خارج القانون⁽¹⁴⁾.

لقد تصدعت الدولة الليبية وانقسمت إلى أحزاب وجبهات وتوجهات وحكومات في الشرق والغرب، وبعد جلسات الحوار بين مختلف الأطراف في مناطق متعددة، تم الاتفاق في الصخيرات بالمغرب على تشكيل حكومة التوافق التي اعترفت بها

العديد من دول العالم، إلا أن الحكومات السابقة لم تتخل عن الحكم فأصبح للدولة الليبية ثلاث حكومات ومجلسين للتشريع أدت إلى استمرار حالة عدم الاستقرار التي تعيشها الدولة الليبية.

ساهمت الإنترنت في أحداث المشهد السياسي الليبي فكانت منذ كانت هي المصدر الرئيس لتداول الأخبار والمعلومات عن الشأن الداخلي نظرا لعدم قدرة وسائل الإعلام المستقلة من الوصول إلى مواقع الأحداث فكان للمدنيين ومواقع التواصل الاجتماعي دور في تصوير الأحداث ونقل الاخبار وتزويد المؤسسات الإعلامية بالمعلومات والصور قبل أن يتم إقفالها من قبل النظام السابق، وبعد التغيير السياسي ازداد عدد مستخدمي الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بالخصوص⁽¹⁵⁾ وتعددت الوسائل الإعلامية وتنوعت وأصبح لأغلبها مواقع على الشبكة من صحف إذاعات وقنوات فضائية وغيرها، إلى أن أثرت حالة الصراع السياسي والعسكري في ليبيا على المشهد الإعلامي والثقافي حيث زادت حالات الاغتيال والخطف الذي طال الصحفيين ومستخدمي الإنترنت والاعتداء على المؤسسات الإعلامية في مختلف المناطق الليبية، فعشرات القضايا تم توثيقها من قبل المنظمات الحقوقية والإعلامية الوطنية والدولية ومن بينها منظمة مراسلون بلا حدود والمنظمة الدولية لحقوق الإنسان والمركز الليبي لحرية الصحافة؛ الذي جاء في تقريره لعامي 2014- 2016 . كما يظهر في الشكل رقم (1)- أن حالات القتل بلغت 16 حالة و45 حالة شروع في القتل و52 حالة اختطاف وتعذيب و58 حالة تعدي بالضرب ومنع عمل الصحفيين والمراسلين، وكل تلك الحالات موجهة للإعلاميين، إضافة إلى 85 حالة اعتداء على مؤسسات إعلامية، وقد وصل إجمالي حالات الاعتداء خلال الفترة من يناير 2012 إلى ديسمبر 2016 حوالي 446 حالة⁽¹⁶⁾.



الشكل (1) حالات الاعتداء على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية

ولم تستطع الدولة الليبية وحكوماتها المتعاقبة حماية الصحفيين ورجال الإعلام والمدونين أو اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامتهم أو ملاحقة المسؤولين عن تلك الجرائم، كما أن التشريعات الإعلامية لازالت مجمدة ولم تتطور لدعم حرية الرأي والتعبير أو تلبية حقوق الإعلاميين والناشرين وتحديد واجباتهم، وفي التقرير الأخير عن 2016 لمنظمة مراسلون بلا حدود كشف عن تراجع حرية الصحافة في ليبيا وخطورة الوضع على الصحفيين تزايد بسبب الانتهاكات ضد العاملين في قطاع الإعلام، وأصبح ترتيب ليبيا 164 من 180 دولة. وفي تقرير فريدم هاوس لعام 2015 صنفت ليبيا على أنها من أسوأ عشرة دول لحرية الصحافة التي يتم فيها مهاجمة أو قتل مدوني أو مستخدمي الإنترنت. ويشير التقرير إلى وجود الرقابة الذاتية "الناجمة عن الخوف" نظرا لعدم الاستقرار ووضوح الوضع السياسي⁽¹⁷⁾.

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

أجرى الباحث دراسة ميدانية على عينة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا حول استخدام الإنترنت ومدى توفر تقنيات الاتصال والمعلومات بالجامعات وأماكن العمل والاستفادة منها في مجال البحث العلمي وأجريت هذه الدراسة خلال شهري يناير وفبراير 2017.

البيانات الشخصية لأفراد العينة

المتغيرات	الفئات	إجمالي العينة	التكرار	%
النوع	ذكور	294	72.4	
	إناث	86	22.6	
الحالة الاجتماعية	متزوج	196	51.6	
	أعزب	174	45.8	
	أرمل أو مطلق	10	2.6	
العمر	أقل من 25 سنة	8	2.1	
	من 25 إلى 34 سنة	156	41.1	
	من 35 إلى 44 سنة	108	28.4	
	من 45 إلى 55 سنة	38	10	
	من 56 فما فوق	70	18.4	
المؤهل العلمي	جامعي أو ما يعادله	214	56.3	
	ماجستير	78	20.5	
	دكتوراه	88	23.2	
طبيعة العمل	طالب	202	53.2	
	عضو هيئة تدريس	178	46.8	

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن مجموع أفراد العينة 380 فردا منهم 294 بنسبة 72.4% من الذكور و 86 بنسبة 22.6% من الإناث، ومن حيث الحالة

الاجتماعية انقسمت العينة إلى 196 بنسبة 51.6% متزوجون و 174 بنسبة 45.8% أعزب إضافة إلى 10 بنسبة 2.6% أرمل ومطلق، ومن حيث العمر انقسمت العينة إلى خمس فئات منهم 8 أشخاص وبنسبة 2.1% أقل من 25 سنة و 156 شخصا بنسبة 41.1% من 25 إلى 34 سنة أما فئة من 35 إلى 44 شملت 108 فردا بنسبة 28.4% ومن 45 إلى 55 سنة شملت 38 فردا بنسبة 10% كما شملت فئة من 56 سنة فأكثر 70 فردا بنسبة 18.4% ومن حيث المؤهل العلمي كان عدد حملة المؤهل الجامعي أو ما يعادله 214 فردا بنسبة 56.3% والماجستير 78 فردا بنسبة 20.5% في حين كان عدد حملة الدكتوراه 88 فردا بنسبة 23.2%، وبلغ عدد الطلبة بالعينة 202 طالبا بنسبة 53.2% وعدد أعضاء هيئة التدريس 178 عضوا بنسبة 46.8% .

الجدول رقم (2) يوضح مدى توفر تقنية الاتصال والمعلومات لدى أفراد العينة

أجهزة الاتصال والمعلومات	بمنزلي		بجامعتي		بمكان عملي		مكان آخر		لا توجد		المجموع
	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	
هاتف أرضي	64.7	246	0	0	2.6	10	0	0	2.6	10	266
هاتف نقال	90	342	2.6	10	0	0	2.1	8	0	0	360
جهاز حاسوب	56.3	214	5.3	20	5.3	20	0	0	5.3	20	274
حاسوب محمول	74.7	284	5.3	20	0	0	0	0	2.6	10	314
جهاز فاكس	7.9	30	10	38	10.5	40	0	0	23.7	90	198
أخرى	0	0	2.6	10	0	0	2.6	10	23.7	90	110

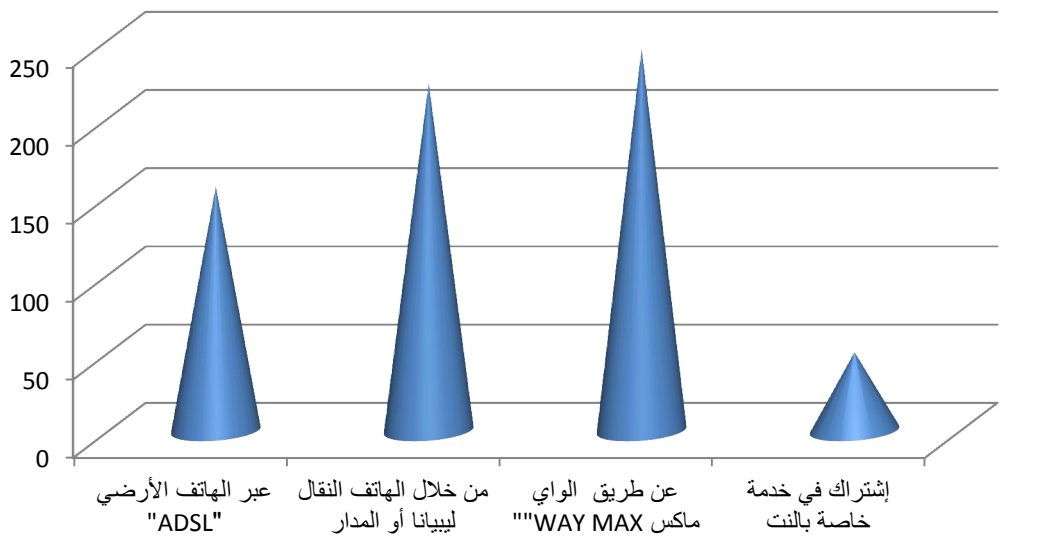
يبين الجدول هذا توفر تقنيات الاتصال والمعلومات لدى أفراد العينة بنسب متفاوتة حيث يأتي الهاتف النقال في المقدمة الذي يمتلكه 342 شخصا وبنسبة 90% من الذين أجابوا على السؤال الخاص بذلك، ويمتلك 284 بنسبة 74.7% من أفراد العينة حواسيب متنقلة (لاب توب) و 246 بنسبة 64.7%

لديهم هواتف أرضية بمنازلهم وعدد 214 بنسبة 56.3% يملكون أجهزة حاسوب مكتبية، في حين يملك أقلية منهم أي 30 شخصا بنسبة 7.9% أجهزة فاكس، كما يظهر الجدول المذكور أن الجامعات وأماكن العمل وغيرها لا توفر تلك الأجهزة لطلابها أو أعضاء هيئة التدريس بها بشكل جيد فقد لا تزيد النسب المتوفرة من الفاكس على 10.5% فقط في حين تقل النسب أو تنعدم في الأجهزة الأخرى.

الطرق الخاصة بالربط بالإنترنت المتوفرة لدى أفراد العينة

انتشرت عدة طرق للربط بشبكة الإنترنت في ليبيا من بين هذه الطرق الربط عبر الهاتف الأرضي بمنظومة ADSL وعبر الهاتف النقال عبر شركتي لبيانا والمدار الجديد أو من خلال منظومة الواي ماكس أو عن طريق الشركات الخاصة أو الاتصال المباشر بالأقمار الاصطناعية، فقد انقسمت العينة من حيث الاشتراك في الإنترنت إلى مجموعات حسب ما جاء في الشكل البياني (2)، إذ بلغ المشتركون من خلال منظومة الواي ماكس 244 بنسبة 64.2% ومن خلال شركتي لبيانا والمدار الجديد 222 بنسبة 58.4% وعن طريق الهاتف الأرضي ADSL 156 فردا بنسبة 41.1% إضافة إلى عدد 56 فردا بنسبة 14.7% مشتركين عبر الخدمات الخاصة، ويتبين من ذلك أن جميع أفراد العينة لهم اشتراك في خدمة الإنترنت وهناك من هو مشترك في أكثر من طريقة نظرا لأهميتها والخدمات التي توفرها لأفراد العينة وبخاصة في مجال دراستهم المرتبط بالبحث العلمي فأصبحت الإنترنت من أهم مصادر المعلومات والمعرفة والأكثر ارتباطا بالجامعات ومراكز البحث العلمي.

طرق الاشتراك بالإنترنت لدى أفراد العينة

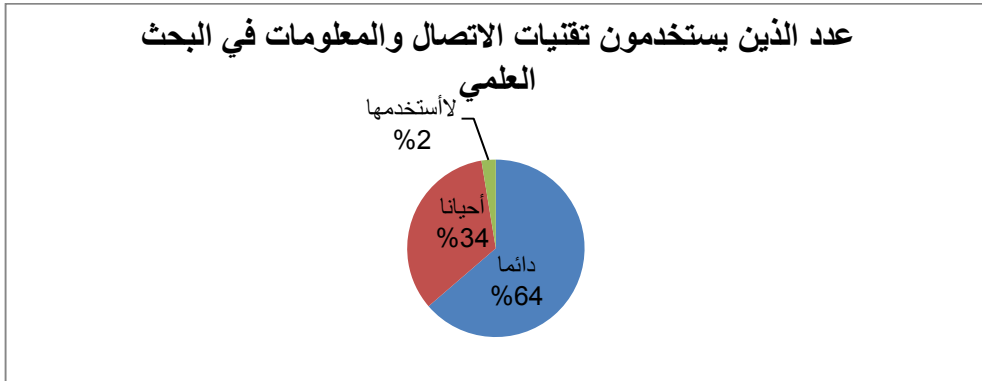


الشكل البياني (2) يوضح اشتراك أفراد العينة في خدمة الإنترنت

استخدام أفراد العينة لتقنيات الاتصال والمعلومات في مجال البحث العلمي

يستخدم معظم طلبة وأعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا تقنيات الاتصال والمعلومات في دراساتهم وبحوثهم وهو ما أكدته إجاباتهم ويوضحه الشكل البياني رقم (3) فقد تبين أن 242 فردا بنسبة 64.7% يستخدمون تلك التقنيات بشكل دائم وأن 128 فردا بنسبة 33.7% يستخدمونها أحيانا باستثناء 10 أفراد بنسبة 2.6% لا يستخدمونها.

الشكل (3) يوضح نسبة الذين يستخدمون تقنيات الاتصال والمعلومات في البحث العلمي من أفراد العينة



الجدول رقم (3) أهم الطرق والبرامج المتوفرة بتقنيات الاتصال والمعلومات التي يستخدمها أفراد العينة في مجال البحث العلمي

الفقرة	دائما		أحيانا		لا استخدمها		المجموع
	ع	%	ع	%	ع	%	
استعمال الهاتف للاتصال بخصوص موضوع بحثي أو دراسي	68	17.9	208	54.7	18	4.7	294
استخدام برامج البحث عن المعلومات في الإنترنت	228	60	86	22.6	10	2.6	324
استخدام البريد الإلكتروني	140	36.8	142	37.4	40	10.5	322
استخدام الفيس بوك	138	36	144	37.9	20	5.3	302
نعتمد على برامج أخرى	20	5.3	40	10.5	108	28.4	168

يستخدم أفراد عينة الدراسة عدة طرق وبرامج ترتبط بتقنيات الاتصال والمعلومات في بحوثهم ودراساتهم يبينها الجدول رقم (3) حيث بلغ عدد 314 بنسبة 82.6% من أفراد العينة الذين يستخدمون برامج البحث عن المعلومات في الإنترنت بشكل دائم أو أحيانا، في حين أن 282 وبنسبة 74.2% منهم يستخدمون وسائل البريد الإلكتروني والفايس بوك في بحوثهم ودراساتهم العلمية بشكل دائم أو أحيانا، ويتم استعمال الهواتف للاتصال بخصوص بحوثهم ودراساتهم بشكل دائم أو أحيانا من قبل 276 بنسبة 72.6% كما يعتمد 60 فردا منهم وبنسبة 15.8% على برامج وطرق أخرى .

الجدول رقم(4) ما مدى استفادة أفراد العينة من تقنية الاتصال والمعلومات في البحث العلمي .

الفقرة	دائما		أحيانا		لا أستفيد منها		المجموع
	ع	%	ع	%	ع	%	
في جمع المعلومات والوثائق الخاصة بدراساتي	232	61.2	120	31.6	0	0	352 92.6
في حفظ وتوثيق المعلومات	218	57.4	66	17.4	20	5.3	304 80.8
في نشر بحوثي ودراساتي	88	23.2	176	46.3	20	5.3	284 74.8
في المشاركة بالمؤتمرات والندوات	60	15.8	106	27.9	68	17.9	234 61.6
في إلقاء محاضراتي الجامعية وعرض أوراقي العلمية	70	18.4	166	43.7	40	10.5	276 74.6
أخرى	10	2.6	10	2.6	60	15.8	80 21

من خلال طرح سؤال على عينة الدراسة حول جوانب البحث العلمي التي يتم فيها استفادتهم من تقنيات الاتصال والمعلومات توزعت الإجابات على مجموعة

من الخدمات فكانت أول الخدمات التي تقدمها وسائل الاتصال والمعلومات حسب ما جاء في الجدول (4) في جمع المعلومات والوثائق الخاصة بالبحوث والدراسات حيث أجاب 352 فردا بنسبة 92.6% أنهم يستفيدون منها في جمع المعلومات منهم 232 بنسبة 61.2% بشكل دائم و120 بنسبة 31.6% يستفيدون منها أحيانا، وأجاب 218 فردا بنسبة 57.4% بأنهم دائما يقومون بحفظ وتوثيق المعلومات من خلال تلك التقنيات، إضافة إلى 66 فرد بنسبة 17.4% أجابوا بأحيانا، أما الاستفادة من تلك التقنيات في نشر البحوث والدراسات فعدد الذين أجابوا بدائما وأحيانا كان 264 بنسبة 69.5% كما يقوم 236 بنسبة 62.1% بإلقاء محاضراتهم وعرض أوراقهم الجامعية بشكل دائم أو أحيانا عن طريق تلك التقنية، ويتولى 166 بنسبة 43.7% من أفراد العينة بالاستفادة من تلك التقنيات في المشاركة بالمؤتمرات والندوات العلمية.

المواقع الإلكترونية المستخدمة في نشر البحوث والدراسات العلمية

يتبين من خلال الجدول (5) أن معظم أفراد العينة لم يقوموا بنشر بحوثهم ودراساتهم عبر المواقع والبرامج المتاحة بالإنترنت إلا في بعض الأحيان يتم النشر عبر مواقع المجالات العلمية المتخصصة ومواقع التواصل الاجتماعي والصحف الإلكترونية والمدونات وغيرها وبنسب متفاوتة.

الجدول (5) المواقع الإلكترونية المستخدمة في نشر البحوث والدراسات العلمية

الفقرة	دائما		أحيانا		لم أنشر به		المجموع
	ع	%	ع	%	ع	%	
ننشر عن طريق الفيس بوك ومواقع التواصل الأخرى	36	9.5	106	27.9	190	50	332
من خلال مواقع الصحف الإلكترونية والمدونات	18	4.7	76	20	182	47.9	276
عن طريق مواقع الجامعات والمراكز البحثية بالشبكة	10	2.6	56	14.7	182	47.9	248
لدي صفحة خاصة لنشر إنتاجي العلمي	16	4.2	48	12.6	200	52.6	264
عبر مواقع المجالات العلمية المتخصصة بالبحث العلمي بالشبكة	18	4.7	124	32.6	124	32.6	266
طرق أخرى تذكر	10	2.6	28	7.4	60	15.8	98

الصعوبات التي تواجه أفراد العينة في استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في البحث العلمي .

رُتبت الصعوبات التي تواجه أفراد عينة الدراسة الميدانية عند استخدامهم لتقنيات الاتصال والمعلومات حسب إجاباتهم بموافقتهم أو عدم موافقتهم على العبارات الواردة في صحيفة الاستبيان كما يبينها الجدول (6) حسب الموافقة الأكثر تم الأقل تنازليا، وقد جاءت في المقدمة فقرة " عدم اهتمام الجهات المسؤولة عن التعليم العالي والبحث العلمي بتوفير تقنيات الاتصال والمعلومات" تلتها في الترتيب فقرة " عدم توفر دورات تدريبية خاصة باستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات"، وتؤكد تلك الإجابيات أن الدولة من خلال مؤسساتها التعليمية كالوزارات والجامعات ومراكز البحوث مقصرة في الكثير من الجوانب كتوفير تلك الأجهزة والتدريب عليها وتعليم اللغات الأجنبية وتوفير الأموال اللازمة لسد

احتياجات التعليم العالي وتسهيل مهمة الباحثين من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الجامعي، وقد ساهمت الظروف السياسية والعسكرية التي تمر بها ليبيا في تقليص تقديم الخدمات وتوفير احتياجات التعليم العالي ومؤسساته من تقنيات الاتصال والمعلومات وغير ذلك من التقنيات الخاصة بالدراسات والبحث العلمي، كما تعرضت العديد من المؤسسات التعليمية للتخريب والسرقة أثناء الأحداث التي مرت بها ليبيا .

الجدول (6) الصعوبات والمشاكل التي تواجه أفراد العينة عند استخدام تقنيات الاتصال والمعلومات

الفقرة	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		المجموع
	ع	%	ع	%	ع	%	
قلة المخصصات المالية لتوفير احتياجات البحث العلمي من الأجهزة المطلوبة	198	52.1	56	14.7	18	4.7	272
عدم اهتمام الجهات المسؤولة عن التعليم العالي والبحث العلمي بتوفير تقنيات الاتصال والمعلومات	186	48.9	94	24.7	10	2.6	290
عدم توفر دورات تدريبية خاصة باستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات	176	46.3	88	23.2	20	5.3	284
ليس لدي لغة أجنبية كافية تساعدني في فهم وترجمة الموضوعات البحثية	156	41.1	102	26.8	44	11.6	302
لا توفر جامعتي أو جهة عملي تقنيات الاتصال والمعلومات	154	40.5	64	16.8	72	18.9	290

71.1	270	17.6	68	17.4	66	35.8	136	غلاء أسعار أجهزة تقنيات الاتصال والمعلومات
74.2	282	29.5	112	24.7	94	20	76	لا توجد لدي تقنيات الاتصال والمعلومات بشكل دائم
71.6	272	23.2	88	45.8	174	2.6	10	عدم ثقتي في المعلومات والبيانات المتوفرة في تقنيات الاتصال والمعلومات
68.9	262	55.8	212	7.9	30	5.6	20	عدم رغبتني في استخدام تقنيات الاتصال والمعلومات في البحث العلمي
18.4	70	5.3	20	5.3	20	7.9	30	أخرى

النتائج

1- أظهرت الدراسة أن 90% من أفراد العينة يملكون شخصيا هواتف نقالة و75% منهم يملكون أجهزة حواسيب متنقلة "لاب توب" و65% يملكون حواسيب مكتبية وجميع أفراد العينة لهم ارتباط بالإنترنت بطرق متعددة، كما أظهرت الدراسة قلة الأجهزة والتقنيات الخاصة بالإنترنت ووسائل الاتصال والمعلومات بالجامعات والمؤسسات العامة؛ مما يدل على تقصير المؤسسات التعليمية المشرفة على التعليم العالي في توفير متطلبات البحث العلمي.

2- تبين من الدراسة أن أفراد العينة لديهم ربط بالإنترنت من خلال طرق متعددة أهمها:

1- الربط عن طريق الواي ماكس 64%

2- الاشتراك عبر شركتي لبيانا والمدار الجديد 58%

3- من خلال استخدام ADSL بالهاتف الأرضي 41%

4- عن طريق الاشتراك الخاص 15%

3- يستخدم معظم أفراد العينة الإنترنت في مجال البحث العلمي بشكل دائم أو أحيانا من خلال:

- برامج البحث عن المعلومات

- البريد الإلكتروني

- الفيس بوك ومواقع التواصل الاجتماعي

4- يستخدم أفراد العينة تقنية الاتصال والمعلومات في البحث العلمي للأغراض التالية مرتبة حسب أولويتها لهم:

- جمع المعلومات والبيانات والوثائق
 - حفظ وتوثيق المعلومات
 - نشر البحوث والدراسات
 - إلقاء المحاضرات الجامعية والأوراق البحثية
 - المشاركة في المؤتمرات والندوات
- 5- أظهرت الدراسة أن هناك عدد من الصعوبات والمشاكل التي تواجه استخدام الإنترنت وتقنية الاتصال والمعلومات في ليبيا وتنقسم على النحو التالي:

أولا صعوبات تتعلق باستخدام الإنترنت بصفة عامة منها:

- 1- تدني البنية التحتية لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وضعف شبكة الإنترنت في أغلب المناطق الليبية.
 - 2- احتكار الشركات العامة لخدمات الاتصال والإنترنت وتوزيعه وعدم دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي وعدم السماح له بالمنافسة الداخلية والخارجية لتطويره وتحسين خدماته.
 - 3- عدم مواكبة القوانين والتشريعات ذات العلاقة باستخدام الإنترنت وتقنياتها للتطورات التكنولوجية الحديثة بحكم قدمها وتخلفها.
- ثانيا: صعوبات تتعلق باستخدام الإنترنت وتقنيات الاتصال والمعلومات في البحث العلمي ومنها:

- 1- قلة المخصصات المالية لتوفير احتياجات البحث العلمي من الأجهزة والتقنيات المطلوبة
- 2- عدم اهتمام الجهات المسؤولة عن التعليم العالي والبحث العلمي بتوفير تقنيات الاتصال والمعلومات

3- عدم توفر الدورات التدريبية الخاصة باستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات ودورات اللغات الأجنبية لتحسين مستوى طلبة الدراسات العليا والباحثين .

التوصيات

- 1- العمل على تطوير البنية التحتية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وبخاصة مجال الإنترنت و تشجيع القطاع الخاص للدخول في منافسة القطاع العام.
- 2- إصدار القوانين والتشريعات لتنظيم قطاع الاتصالات واستخدام الإنترنت وحماية مستخدميها وترسيخ مبادئ حرية الرأي والتعبير عبر مختلف الوسائل بما فيها الإنترنت.
- 3- توفير احتياجات ومتطلبات البحث العلمي من تجهيزات وإمكانيات تتعلق بالاتصال والمعلومات
- 4- تسهيل مهمة الباحثين وطلبة الدراسات العليا في الحصول على الدورات التأهيلية واللغات الأجنبية لمواكبة التطورات التكنولوجية في مجالات البحث المتعددة.

الهوامش

¹ محمد علي الأصفر، الفضائيات الليبية ودورها في الصراع السياسي والعسكري، مركز الجزيرة للدراسات، قطر 2015
<http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/02/201528113223744200>

² السيد أحمد مصطفى، البحث الإعلامي مفهومه وإجراءاته ومناهجه، جامعة قاريونس، ليبيا، 1994، ص: 210

³ أسماء المحكمين:

أ. د. محمد شرف الدين الفيتوري، عميد مدرسة الإعلام والفنون، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

أ. د. علي أحمد عطية، رئيس قسم الخدمة الاجتماعية، مدرسة العلوم الإنسانية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

أ. د. عابدين الدردير الشريف، قسم الإعلام، كلية الفنون والإعلام، جامعة الزيتونة

أ. د. مسعود حسين التائب، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة الزاوية

4- <http://libyalovers.my-goo.com/t72-topic>⁴

5- <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ly.html>⁵

6- <https://ar.wikipedia.org/wiki>⁶

7- <https://ar.wikipedia.org/wiki>⁷

8- <https://ar.wikipedia.org>⁸

⁹ محمد علي الأصفر، التشريعات الإعلامية الليبية الواقع والطموح، مجلة

البحوث الإعلامية، مركز البحوث والمعلومات والتوثيق، 2014، العدد 53.

¹⁰ محمد علي الأصفر قضايا إعلامية وثقافية، مركز البحوث والتوثيق الثقافي والإعلامي، ليبيا، 2006، ص: 212

¹¹ محمد علي الأصفر، القنوات الفضائية في زمن الربيع العربي وثورة 17 فبراير، مجلة البحوث الإعلامية، مركز البحوث والمعلومات والتوثيق، 2013، العدد 51، 52، ص: 14 .

¹² حرية الإنترنت في ليبيا من خلال تقرير فريدم هاوس 2013
¹³ الكوني علي اعبوده، مجلة القانون، كلية القانون، جامعة طرابلس، العدد 6، ص: 90

<http://lcfp.org.ly> 14

¹⁵ أنظر الجدول رقم (1) كما بلغ عدد مستخدمي الفيس بوك في ليبيا عام 2016: 2.400000 مستخدم [www>e-buziness.net](http://www.e-buziness.net)

¹⁶ التقرير السنوي للمركز الليبي لحرية الصحافة، 2014- 2016
<http://lcfp.org.ly> دخول 2017/1/30

¹⁷ تقرير فريدم هاوس للعام 2015